

بلاغ صحفي

للتعميم و النشر

على اثر الاعتداء على حرية المستثمرين ووسطاء التأمين بالمغرب، و بعد التوقيف المفاجئ من قبل مصالح الأمن بمدينة أكادير اليوم الخميس 25 فبراير 2021 لوكيل للتأمين لدى شركة زوريخ للتأمين وإعادة التأمين المغرب، بعد تنقله لمدينة أكادير لحضور جلسة الاستماع من أجل المصالحة لشركته، و التي ترأسها مصالح عينته المحكمة التجارية بمراكش. تستنكر جمعية وسطاء و مستثمري التأمين بالمغرب هذه الخطوة التي تخالف المواثيق الدولية و القوانين الوطنية الجاري بها العمل. و التي تضرب في الصميم إحترام مبدأ الحريات المكفولة في الدستور وسيادة القانون.

نشير الى ان السيد خ.ق صاحب شركة كان موضوع استدعاء للحضور امام الضابطة القضائية بمراكش يوم 02 فبراير 2021 حيث مثل امام الضابطة القضائية و تم الاستماع اليه في محضر رسمي ادلى من خلاله بجميع المعطيات والوثائق الدامغة التي تؤكد زيف الشكاية المقدمة ضده بخيانة الأمانة إضراراً بالمشغل التي رفعت من طرف فرع الشركة الألمانية اليانز للتأمين المغرب عبر توكيل مزور من مسؤولين لديها، حيث اكد ان النزاع هو نزاع تجاري محض مبني على اطار تعاقدى مدني بين شركة زوريخ للتأمين وشركته، هذه الأخيرة التي دخلت مرحلة صعوبة بسبب توقف شركة التأمين عن إحترام التزاماتها التعاقدية بمدونة التأمينات و مدها بوسائل الإنتاج الضرورية من اجل الاستمرار في نشاطها، و هي الصعوبة التي فتحت على إثرها المحكمة التجارية بمراكش ملف مصالحة لإنقاذ المقولة من الإفلاس، و بعد هذا التصريح ذهب الى حال سبيله، فتوصل السيد خ.ق باستدعاء اخر يوم 16 فبراير 2021 للمثول في غضون ساعتين من وقت التوصل امام الضابطة القضائية من جديد، وهو الاستدعاء الذي فوض الى مستخدمه الانتقال الى الضابطة القضائية و مدهم بمراسلة يلتزم تأخير الحضور نظراً لالتزاماته المتعددة خارج مدينة مراكش، وهي المراسلة التي طلب ضابط الشرطة القضائية من المستخدم توجيهها الى المحكمة الابتدائية بمراكش ورفض تسلمها، و هو بالفعل ما تم القيام به عبر توجيه مراسلة الى وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بمراكش عبر البريد المضمون التي تطلب تأجيل الحضور الى غاية عودته الى مدينة مراكش بعد جلسة المصالحة.

لدى فإن جمعية وسطاء و مستثمري التأمين بالمغرب تستنكر هذا التوقيف التعسفي رغم الانتقالات المتعددة الى رئاسة النيابة العامة بالرباط لأزيد من سنتين وشرح الطرق الإحتيالية لتقديم هاته الشكايات و طرح العلاقة القانونية بين وسطاء التأمين بصفتهم تجار و مستثمرين تربطهم بشركات التأمين عقود تجارية يبقى اختصاصها في حالة وجود أي نزاع حول تنفيذها من اختصاص المحكمة التجارية المختصة طبقاً للمادة 5 من قانون إحداثها. كما تستنكر عدم قيام السلطات المختصة بأي إجراء واقعي أو قانوني في حق مستخدمي شركات التأمين الذين تم تقديم شكايات ضدهم تؤكد تورطهم في قضايا تزوير معطيات شخصية و تقديم الشكايات الكيدية ضد العديد من الوسطاء و الإبلاغ عن جرائم يعلمون بعدم حدوثها. وهي الشكايات التي لا تزال إجراءاتها بطيئة و مجمدة، في حين ان الإجراءات ضد المستثمرين و الوسطاء في التأمين يتم تحريكها بسرعة البرق بالرغم من زورية الوثائق المدلى بها و انعدام الصفة و الاهلية و المصلحة لمن يتقدمون بها.

و عليه فإن جمعية وسطاء و مستثمري التأمين بالمغرب تدق ناقوس الخطر بين أوساط الوسطاء، و تدعوهم الى تكثيف الجهود من أجل الدفاع عن حريتهم التي أصبحت مهددة من قبل بعض مسؤولي شركات التأمين. كما تعلن انها بصدد دراسة مجموعة من الاشكال الاحتجاجية و النضالية التي سيتم الإعلان عنها في الساعات المقبلة بعد الاجتماعات المكثفة التي يقوم بها أعضاءها منذ وقوع هذا الحادث.

حرر، باكادير بتاريخ 25 فبراير 2021

نائب الكاتب العام

السيد حميد كوشام

